تتضمن 524 مشروعاً إنشائياً

«الميزانيات»: 2.8 مليار دينار قيمة النفقات الرأسمالية في الميزانية الجديدة

■ عبد الصمد: المشاريع المسندة إلى الديوان تقدر اعتماداتها بنحو 207 ملايين دينار

الوزير أبل خلال حضوره اجتماع اللجنة

لجنة الميزانيات (تصوير: صالح محمد)

■ طلب «أسواق المال» تكوين احتياطي نقدي بقيمة 1.5 مليار دينار يحتاج إلى مزيد من الدراسة

■ الهيئة لها دوررقابي يجب أن تتفرغ له وتخصيص احتياطي ضخم يخلق لها أعباء إضافية

■ «المحاسبة» أكدت أن هناك العديد من الملاحظات لم تتم تسويتها ووصلت لعدم الحصول على المستندات

■ الاحتياطي العام للدولة بدأ يتعرض للنضوب وهناك توجه حقيقي للاقتراض الخارجي لدعمه

كتب مصطفى كامل

اعلن رئيس لجنة الميزانيات والحساب الختامي النائب عبدان عبد الصمد ان اللجنة وافقت بالإجماع على إقرار اعتمادات النفقات الرأسمالية في الميزانية العامة للدولة للسنة المالية الجديدة 2018/2017 وانها بصدد رفع تقريرها بهذا الشان لمجلس الأمة لاتخاذ ما يلزم.

واوضح ان اعتمادات النفقات الرأسمالية للسنة المالية الجديدة تبلغ ما يقارب 2.8 مليار دينار مع تحفظ اللجنة على ما خصص للديوان الأميري في إسناد تنفيذ بعض المشاريع الإنشائية.

وذكر ان المشاريع المسندة إلى الديوان تقدر اعتماداتها بنحو 207 ملايين دينار ويجب عدم اسناد اي مشاريع إنشائية مستقبلية له لا تتعلق باختصاصاته وبدلا من ذلك السعي لمعالجة تاخر المشروعات في الجهات المختصة كوزارة الأشغال وغيرها.

وقال إنه سبق ان بينت اللجنة بشان ما تواجهه الجهات الحكومية من تاخير في تنفيذ مشاريعها فقد قررت اللجنة انتهاج الية جديدة وإرسال تقريرها مبكرا لإقرار النفقات الرأسمالية (المتضمن اعتمادات المشاريع) ليعمل به اولا.

تجدر الإشارة إلى ان هناك 524 مشروعا إنشائيا مدرجا في ميزانية السنة المالية الجديدة.

من ناحية أخرى قال رئيس لجنة الميزانيات والحساب الختامي عدنان سيد عبد الصمد إن اللجنة اجتمعت لمناقشة ميزانية هيئة اسواق المال للسنة المالية الجديدة 2018/2017 وملاحظات ديوان المحاسبة للسنة المالية 2016/2015.

واوضح انه رغم تبعية إدارة التدقيق الداخلي لأعلى سلطة إشرافية (مجلس المفوضين) إلا ان فعاليتها تراجعت وفق تقييم ديوان المحاسبة.

وبين ان ارتباط موظفيها بالإدارة التنفيذية قد أثر على استقلاليتها ولا يوجد لديها خطة معتمدة لممارسة اعمالها ولا يتم تزود الديوان بتقاريرها رغم طلبها.

واضاف ان ديوان المحاسبة قد بين ان تعاون الهيئة معه محدود ومقيد وان هناك العديد من الملاحظات لم يتم تسويتها ووصلت في بعضها إلى عدم حصوله على المستندات المطلوبة.

وطالب بضرورة إعادة النظر في آليات التواصل لتصويب الملاحظات المسجلة بخاصة ان اللجنة ستسترشد بنتائج تقارير الجهات الرقابية كأحد المؤشرات للموافقة من عدمه على اي ميزانية حكومية.

وحول مقترح الهيئة بشان تكوين احتياطي نقدي لها بقيمة 1.5 مليار دينار لتعمل كمصدات لتقليل الأخطار في نشاط الأوراق المالية قال عبد الصمد إن الاقتراح بحاجة إلى مزيد من الدراسة.

واكد ان خضوع الاقتراح لمزيد من الدراسة نظرا لأنه قد يتم تمويله من الاحتياطي العام للدولة والذي بدا يتعرض للنضوب ووجود توجه حقيقي للاقتراض الخارجي لدعمه.

واشار إلى ان لديوان المحاسبة ملاحظات على ذلك المقترح اهمها عدم إصدار ضوابط استخدام هذا الاحتياطي النقدي في حال وجد خطر على نشاط الأوراق المالية.

في حين ترى الهيئة عدم حاجتها لاستصدار تلك الضوابط في الوقت الراهن لكون الأخطار في هذا المجال لا يمكن حصرها!

وكشف عبد الصمد عن انه تكون هناك ازدواجية في تخصيص اموال الدولة لدعم نشاط الأوراق المالية بخاصة ان المحفظة الوطنية والتي تم إنشاؤها في سنة 2008 بقيمة 1.5 مليار دينار لدعم البورصة ما زالت قائمة.

واضاف ان مبررات الهيئة في تكوين احتياطي نقدي لها اسوة ببعض الجهات الحكومية ذات الميزانية المستقلة بحاجة إلى إعادة نظر لاسيما ان تلك الجهات كونت احتياطياتها المالية من خلال ارباحها المتراكمة.

واشار إلى ان للهيئة دورا رقابيا يجب ان تتفرغ له، وان تخصيص احتياطي ضخم لها سيتطلب توظيفه لاحقا مما يخلق عليها اعباء إضافية قد تشغلها عن دورها الذي انشئت من اجله.

واوضح عبد الصمد انه رغم ان الهيئة مستثناة من قانون الخدمة المدنية ماليا وإداريا إلا انها تعاني خللا في ضبط شؤون توظفها ويوجد اكثر من 50% من موظفيها لا يوجد لهم وصف وظيفي معتمد.

كما ان بعض قطاعات الهيئة ومكاتبها من دون وصف وظيفي كذلك. مع اقتراح اللجنة بالاسترشاد بخبرة ديوان الخدمة المدنية في تصويب هذه الملاحظة وتقليل الاعتماد على الشركات الاستشارية قدر المستطاع ترشيدا للإنفاق في هذا الشان.

واكد ان اللجنة وجهت بضرورة عدم تكرار ملاحظة ديوان المحاسبة بشان قيام الهيئة بتعيين موظفين بتخصصات غير واردة بالإعلان المنشور بخاصة ان هناك 56 وظيفة جديدة مقترحة مع ميزانية السنة المالية الجديدة.

أكد أن ظاهرة الفقر من أهم التحديات التي تواجه العالم

الطبطبائي: 100 دولة استفادت من مساعدات الكويت .. وسنستمر في دعم البلدان الفقيرة

الطبطبائي خلال الاجتماع

.. والكندري خلال حضوره جلسة جمعية الأمناء

■ علينا التحرك لإصدار تشريعات وقرارات تحث برلمانات الدول الأعضاء بالاتحاد بالوفاء بتعهداتها المالية

■ الكندري: تزكيتي عضواً في جمعية الأمناء العامين الدولية دليل مكانة وفاعلية مجلس الأمة في المحافل الدولية

اكد عضو اللجنة التنفيذية للشعبة البرلمانية النائب عمر الطبطبائي امس ان الكويت من اولى الدول التي قدمت وستستمر بتقديم يد العون والدعم للبلدان الفقيرة بغض النظر عن خلفياتهم الثقافية او العرقية او الدينية.

جاء ذلك في كلمة القاها الطبطبائي خلال اجتماع اللجنة الدائمة الرابعة المعنية بشؤون الامم المتحدة والتي ناقشت موضوع القضاء على الفقر وتعزيز الرخاء في عالم متغير وذلك على هامش اعمال المؤتمر الـ 136 للاتحاد البرلماني الدولي المنعقد حاليا في (دكا).

واضاف الطبطبائي ان دولة الكويت قامت ومن خلال الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية بتقديم مساعدات كثيرة استفادت منها اكثر من 100 دولة حول العالم.

وقال "من واجبنا كممثلين عن الشعب الكويتي المحب ان نتكاتف معا ونوحد جهودنا تجاه ظاهرة الفقر والا نقف حائرين في ايجاد الحلول المناسبة للقضاء عليها".

واوضح ان ظاهرة الفقر من اهم التحديات التي تواجه العالم نتجت من عوامل عدة اهمها تمركز رأس المال العالمي ونقص المواد الانتاجية والطبية والفساد الى جانب الكساد الاقتصادي وعدم وجود ديمقراطية حقيقية في بعض الدول.

ودعا الطبطبائي الاتحاد البرلماني الدولي الى العمل على تبني اهداف التنمية المستدامة بفاعلية اكبر وتحويلها الى حلول واقعية للتصدي لظاهرة الفقر.

وقال " علينا التحرك لإصدار تشريعات وقرارات تحث برلمانات الدول الاعضاء بالاتحاد بالوفاء بتعهداتها المالية التي اقروها سابقا" مبينا ان مهمة تحرير العالم من الفقر ليست مستحيلة.

واكد الامين العام لمجلس الامة علام الكندري ان تزكيته عضوا باللجنة التنفيذية لجمعية الامناء العامين الدولية التابعة للاتحاد البرلماني الدولي دليل على مكانة وفاعلية مجلس الأمة الكويتي بالمحافل الدولية.

جاء ذلك في بعد حضوره اجتماع جمعية الامناء العامين الدولية وذلك على هامش اعمال المؤتمر الـ 136 للاتحاد البرلماني الدولي المنعقد حاليا في عاصمة جمهورية بنغلادش (دكا).

وقال إن تزكيته لهذا المنصب الى جانب منصبه كرئيس لجمعية الامناء العامين للبرلمانات العربية امر يسجل باسم الكويت بخاصة ان اللجنة التنفيذية لجمعية الامناء العامين الدولية تتكون من 11 عضوا يمثلون 11 برلمانا من اصل 173.

واعرب الكندري عن شكره وتقديره لاعضاء جمعية الامناء العامين الدولية على تزكيتهم له عضوا في اللجنة التنفيذية للجمعية داعيا المولى العلي القدير ان يوفقه في هذه المهمة الجديدة ويمكنه من تمثيل دولة الكويت خير تمثيل.

يذكر ان الكندري يشارك في اعمال مؤتمر الاتحاد البرلماني الدولي الـ 136 ضمن وفد الشعبة البرلمانية الكويتية الذي يرأسه وكيل الشعبة النائب راكان النصف

بما يتوافق والميثاق الأولمبي

حماد: الانتهاء من تقرير «تعديلات الرياضة» الأسبوع المقبل

لجنة الشباب والرياضة

ناقشت لجنة الشباب والرياضة البرلمانية امس مشروع القانون الحكومي والاقتراحات النيابية بشان تعديل القوانين الرياضية بحضور وزير التجارة والصناعة ووزير الشباب والرياضة خالد الروضان.

وقال رئيس اللجنة النائب سعدون حماد ان اللجنة انتهت من مناقشة الكثير من مواد القانون مشيرا إلى انه في الأسبوع المقبل سيكون تقرير اللجنة عن تعديل القوانين الرياضة جاهزا بما يتوافق مع الميثاق الأولمبي.

وأعرب بدوره مقرر اللجنة النائب أحمد الفضل عن أمله أن يدرج تقرير اللجنة حول قانون الرياضة على جدول اعمال جلسة ٢٥ ابريل الجاري.

وقال الفضل إنه بعد الانتهاء من إقرار هذا القانون وعودة الحركة الرياضية ستنطلق نحو القانون الشامل لتطوير الحركة الرياضية.

اشار إلى أنه بصدد اتخاذ خطوات مقبلة لمساءلة وزير النفط

المطيري: تعيينات مجالس الإدارات في بعض الشركات النفطية دليل وجود فساد

اعتبر النائب ماجد المطيري ان تعيينات مجالس الإدارات في بعض الشركات النفطية تدل على وجود فساد إداري ومالي مشيرا إلى انه بصدد اتخاذ خطوات مقبلة لمساءلة وزير النفط وزير الكهرباء والماء عصام المرزوق.

وقال المطيري في تصريح بالمركز الإعلامي بمجلس الأمة إنه تقدم باسئلة برلمانية إلى وزير النفط بشان تحقيق كوفيبك وغيره من الامور التي تسببت بخسارة فادحة للمال العام تقدر بالمليارات.

وأضاف ان هناك ايضا عقود التسويق وتعديل الصندوق التكافلي وصندوق الزمالة التكميلي موضحا ان هناك ما يقارب ٥٠٠ مليون دينار كويتي كانت تدار في التامينات الاجتماعية بفائدة جيدة وتم تحويلها إلى بنك محلي بفائدة لا تذكر ما يدل على شبهة تنافع واضحة.

واعتبر أن مسؤولي الشؤون الإدارية في معزل من اللوائح بل هم من يقومون بتفصيل اللوائح لترقية من يريدون وإغلاق اي منصب يريدون حسب اهوائهم من خلال لجان وهمية معروفة قرارها سلفا قبل إنشائها.

واشار إلى ان هناك اموالا مجمدة لـ ٧ قيادات ممن تجاوزوا 35 عاما في الخدمة ولا يزالون على راس عملهم من رئيس تنفيذي حتى رئيس فريق وكذلك الإعفاء من الغرامات وتحديدا بشركة الناقلات وفي مصنع الغاز بها وإعفاء المقاولين من الغرامات والمخالفات والترقيات منذ عام 2013.

ورأى المطيري ان هناك فسادا اداريا وماليا ونفسا انتقاميا في قيادات المؤسسة وتعيينات في مجالس الإدارات بها تعارض مصالح كما ان هناك من لم يوقع على براءة الذمة او يتقدم بالذمة المالية والتحقيق في اتفاقية تزويد وزارة الكهرباء بالمحروقات.

واكد انه سوف يقدم على خطوات واجراءات على قدر التجاوزات منها لجنة تحقيق مع قيادات مؤسسة البترول الحاليين والعضو المنتدب للموارد البشرية. وحذر المطيري في ختام تصريحه قيادات المؤسسة من اي تلاعب بالردود على اسئلته حيث إنه يملك المستندات وبتواقيعهم واختامهم التي تبرهن على صحة كلامه مضيفا انه لن يقبل تهرب وزير النفط من الإجابة تحت مسمى عدم دستورية السؤال.